J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 9(4): 369 - 375, 2018

An Economic Study of Contract Farming for the Cotton Crop, with Particular Reference to Beni- Suef Governorate

Ahmed, Y. M. and Rehab A. H. Awad
Economic Research center

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

دراسة اقتصادية للزراعة التعاقدية لمحصول القطن مع الأشارة بصفة خاصة لمحافظة بنى سويف

يحي محمد احمد عثمان و رحاب عطية هاشم
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

الملخص

إن سياسة الدولة وإصرارها على زراعة القطن طويل التيلة يعد من السياسات الخاطئة بعد تراجع الطلب عليه فى العالم كله ، مما تسبب فى ضرر بالغ لكل من الفلاح والصانع ، لذا يجب أن يتم الإتفاق بين كل من الزارع والصانع على آلية مؤسسية فى ظل وجود مظلة حكومية لسياسة واضحة لزراعة محصول القطن للمواسم القادمة. وتتبلور مشكلة الدراسة في أن هناك خطورة من إحجام المزارعين عن زراعة القطن الموسم القادم، وقد يؤدى ذلك إلى خروج مصر عالمياً من أسواق القطن التى لها ميزة تنافسية بها لسنوات طويلة. وتهدف الدراسة إلى إقتراح سعر مزرعى لمحصول القطن أكثر دقة وتعبيرا عن الواقع ، وذلك بهدف الوصول إلى أسعار مزرعية يمكن إستخدامها كأسعار إسترشادية قبل موسم زراعة هذا المحصول، ويمكن التعاقد علي بيع هذا المحصول فى ضوء هذه الأسعار. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن صافى العائد السنوى لمحصول القطن على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة تبين أنه تراوح بين حوالي416 جنية للفدان كحد أدنى عام 2009 وحوالي 4281 جنية للفدان عام 2010 بزيادة تقدر بحوالي 3865 جنية للفدان أي ما يعادل حوالي 218% من متوسط صافى العائد خلال نفس الفترة والمقدر بحوالي1818.16 جنية للفدان – وبدراسة معادلة الإتجاه الزمنى العام لصافى العائد على مستوى الجمهورية إتضح أنه قد تزايد بمعدل سنوى غير معنوى إحصائيا ، مما يشير إلى تأرجحه حول متوسطه الحسابى – بينما نجد أن صافى العائد على مستوى محافظة بنى سويف قد حقق خسائر ، وقد يرجع ذلك إلى إرتفاع التكاليف الانتاجية بالمحافظة – وبدراسة الإتجاه العام لصافى العائد على مستوى المحافظة تبين أنه يتناقص بمعدل غير معنوى إحصائيا ، الأمر الذى يشير إلى عزوف مزارعى بنى سويف عن زراعة المحصول، والإتجاه للمحاصيل الأكثر ربحية . فى ضوء ما تقدم يتضح إرتفاع تكاليف إنتاج القطن نتيجة لإرتفاع أسعار مستلزمات الانتاج ، وبصفه خاصه تكلفة السماد والعمالة البشرية والإيجار، فى حين لم تزد أسعارالقطن بما يتناسب مع زيادة التكلفة، مما إنعكس على إنخفاض ربحية الزراع – الأمر الذى أدى إلى عزوف المزارعين عن زراعة المحصول، وانتقال الموارد المستخدمة فى إنتاجه إلى أنشطة أخرى أقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالى إنتاج محاصيل غير رئيسية وإنخفاض المساحة المنزرعة من محصول القطن . إن العلاقة التعاقدية غير قابلة للتنفيذ لأن المساحة المزروعة صغيرة ومفتتة، وأسعار القطن لها مدى واسع للإنخفاض والإرتفاع، لذا كان لابد من الزراعة التعاقدية كآلية مؤ سسية مهمة فى ربط صغار المزارعين بالقطاع التجارى والاسواق . ويؤدى اتباع سياسة تشجيع الزراعات التعاقدية والتوسع فيها الى زيادة دخل المزارع الصغير من ناحية ، ونقل التكنولوجيا الحديثة إليه من ناحية اخرى . ويقترح تصميم برنامج حوافز تخصص للجمعيات الأهلية أو التعاونية التى تقوم بربط أعضائها من المنتجين الزراعيين بالمصنعيين والمصدرين فى إطار الزراعة التعاقدية، كما يقترح ربط المساندة التصديرية المقدمة من المصدرين الزراعيين " بنسبة 10% من قيمة المنتج بتعاقد المصدر مع صغار المنتجين ،وإستلام محاصيلهم على أساس الزراعة التعاقدية .وكانت أهم مقترحات الدراسة أن يكون السعر المقترح هو سعر متوسط للسعر العالمى يضاف له زيادة بين 20% الي 25% فوق السعر وفقا لمتوسطات آخر 5 سنوات . وحيث ان التكاليف الانتاجية للفدان من محصول القطن عام2014 بالجمهورية بلغت نحو8193جنيه ، يضاف إليها تكلفة رأس المال تقدر بنحو 819 جنيه ، بذلك يكون اجمالى تكلفة الفدان من المحصول نحو9012جنيه ،وحيث ان متوسط الانتاجية الفدانية نحو 6.6 قنطار – لذا يقترح ان يكون سعر التعاقد للقنطار 1365جنية حتى يكون مجزيا للمزارع . إعادة النظر فى السياسات السعرية التصديرية للقطن المصرى لدعم مركز مصر التنافسى، حيث تبين فى الفترة الاخيرة ان السعر المصرى بالنسبة للسعر الامريكى والهندى والصينى كان على الترتيب 1.72،2.01،1.76من السعر المصرى .

المقدمة

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الرائدة فى الإقتصاد المصري والركيزة الأساسية لتأمين احتياجات السكان الغذائية, فضلا عن دورة فى التجارة الخارجية المصرية وتشابكه مع أنشطة القطاعات الاقتصادية الاخري ,من حيث توفير المادة الخام اللازمة لها والتى تتكامل مع القطاع الزراعى ,كذلك أنه يمثل أحد أهم الانشطة الاقتصادية إذ يستوعب نحو نصف عدد السكان ويمثل نحو 20% من الدخل القومى المصرى ,هذا بالاضافه الى أنه يستوعب نحو 30% من قوة العمل [8] . يعمل القطاع الزراعى فى إطار إستراتيجيات متكاملة تطرح للتنفيذ بحيث تتوافق معطياتها مع طبيعة كل مرحلة بما يتمشي مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها من واقع المناخ الاقتصادي والسياسي المحلي والعالمي . وقد استهدفت استراتيجية الزراعة فى العقدين الأخيرين تحرير الزراعة المصرية منذ أوائل التسعينيات وأشتملت هذه السياسات على عدة محاور منها تحرير اسعار مستلزمات الانتاج وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء صور التدخل الحكومى وتبنى فلسفة إقتصاديات السوق الحر وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ورفع الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعى وإلغاء الدورة الزراعية – وبدأت العلاقة بين أسعار المدخلات والمخرجات تعكس إختلالات واضحة ربما تكون معظمها فى غير صالح المزارعين وما صاحب ذلك من ظهور أشكال مختلفة من الاحتكار فى سوق مستلزمات الانتاج وفى سوق الانتاج , وترتب على ذلك انخفاض ملموس فى صافى العائد للمحاصيل الزراعية وخاصة القطن والاتجاه لزراعة المحاصيل الأكثر ربحية الأمر الذى ترتب علية انخفاض المساحة المزروعة من محصول القطن وبالتالي الإنتاجية الفدانية والانتاج الكلى وانخفاض فى الصادرات ومن ثم انخفاض الأهمية النسبية لصادرات القطن المصرى فى السوق العالمي . وقد انخفضت المساحة المزروعة من القطن من 731095 فدان بالجمهورية حتى وصلت مساحته 369176 فدان بإنخفاض قدر بنحو 73% من متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة من 2001الى 2014[10]وتعتبر محافظة بنى سويف شأنها شأن الاقاليم المنتجة للقطن حيث أنه يزرع بمساحات كبيرة إلا أن المساحات المزروعة به بدأت فى الانخفاض التدريجي نتيجة عزوف المزارعين عن زراعته حيث انخفضت المساحة المزروعة من نحو 42323 فدان كحد أقصي عام 2002حتى وصلت 2605 فدان كحد أدني عام 2013 بانخفاض قدربحو39718 فدان تمثل نحو177% من متوسط المساحة المنزرعة خلال فترة الدراسة وذلك قد يرجع للمشكلات التى تعترض سبل إنتاجه وتسويقه.

بالرغم من تقلب مكاسب تصدير القطن بشكل واضح فإنه مازال يمثل المحصول التصديري الرئيسي فى مصر ومازال هناك إعتقاداً أن لمصر ميزة نسبية في إنتاج الأقطان فائقة الطول والقصيرة ، غير أن النجاح الذى تحقق على المستوى العالمى لتقليل الفوارق السعرية بين الأقطان الطويلة من ناحية والقصيرة من ناحية أخرى قد قلل من مزايا الأقطان المصرية ، وهو ما يعزى إلى التطور الذي لحق بتكنولوجيا تصنيع القطن ، حيث أمكن إنتاج منسوجات فائقة الجودة من القطن القصير مثل فائق الطول ،وخلال العقود الماضية قبل التسعينات كانت المزايا النسبية تحدد من يمتلك السوق العالمية ويستحوذ على النصيب الأكبر من هذه السوق ، وتميز القطن المصري بوجود التربة الجيدة بدلتا النيل وباستخدام أساليب التربية المتفوقة بواسطة الباحثين المصريين ، كلها عوامل أدت الى إنتاج الأقطان الفائقة في العالم ، وهى الأقطان التي سادت سوق القطن طويل التيلة فى الثمانينيات وما قبلها من القرن العشرين .ثم ظهرت الأصناف المنافسة وهى البيما وبركات ودور خبراء التصنيع والتكنولوجيا التى عملت على تحويل الأقطان قصيرة التيلة الى غزول تتسم بنوعية أفضل من السابق سواء كقطن صاف أو قطن مخلوط مع الألياف الصناعية ، وفى الوقت نفسه أستمر منتجو القطن الزهر ومصنعو الغزول القطنية فى التمسك بموقفهم الذى يوصى بان نوعية القطن المصري ومنتجاته القطنية كانت الأفضل بالأسواق والمتفردة فى الإستعمالات النهائية التى تستلزم الأقطان فائقة الجودة .

وبهذا الموقف لمنتجي القطن الزهر ومصنعي الغزول القطنية المصرية ظلت أسعار منتجاتهم أعلى من نظائرها المنافسة ، الأمر الذى كانت له آثاراً عكسية ولغير صالح المنتجين والمصنعين المصريين ، خاصة بعدما بدأت نوعية المنتجات التى يعرضونها فى الأسواق فى

التدهور ، فالأسعار المرتفعة للمنتجات والتي تتناقصت جودتها لا يمكن أن تحافظ على النصيب السوقي وبالتالي تقلص بشدة النصيب السوقي للقطن المصري وقد ساهم عاملان رئيسيان فى إنخفاض تميز صناعة القطن المصرى ، وأولهما :انهيار أسواق أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي التي كانت تعمل بإتفاق التجارة التبادلية للسلع فى مصر لمدة عشر سنوات مع إهتمام قليل بالجودة وبالتوقيت ، وثانيهما:تحول شطر لا يستهان به من المستهلكين من إستعمال الزي التقليدي النمطي إلى الزي غير الرسمي ، إلا أن هذين العاملين لم يكونا إلا مظهراً لتمسك مصر الشديد بمبدأ الميزة النسبية وهو ما لم يشجع التجار والصناع على البحث عن وسائل جديدة للمنافسة وبالتالي فمن الأفضل للقطن المصري بجميع نوعياته ودرجاته ألا يتم الإنتاج إلا وفقاً لنظم الزراعة التعاقدية سواء مع المصانع المحلية أو مع الاسواق العالمية ,وعلى الرغم من بعض السلبيات التى يتصف بها نظام الزراعة التعادية، إلا أنها تعد أحد أفضل الوسائل أو الأنماط التسويقية.

و يعد اتباع الدولة لزراعة القطن طويل التيلة سياسة خاطئة بعد تراجع الطلب عليه فى العالم كله، مما تسبب فى ضرر بالغ لكل من المزارع والمصنع لذا يجب أن يتم الاتفاق بين كل من الزارع والصانع فى ظل وجود مظلة حكومية لسياسة واضحة لزراعة محصول القطن للموسم القادم ، دون أن يكون هناك دعماً للمحصول وذلك من خلال الانسحاب التدريجي من سياسة دعم المحاصيل ، لذا يجب ان تتجه سياسات الزراع والصناع الى إنتاج ما يحتاجه السوق من الأنواع القصيرة والمتوسطة طالما أن السوق أصبح أكثر طلباً لهذا بعد تراجع الطلب على القطن طويل التيلة فى أسواق العالم كله ، ولا يجب ان تقدم الدولة دعماً مباشر لمحصول القطن كذلك لا يجب أن ترهق ميزانيات المصانع بمثل هذه النوعيات من الدعم خاصة أن حكومات عديدة أصبحت لا تدعم مثل هذا المحصول ، إن خروج الدولة من دعم المحاصيل الزراعية ضروري لكن لا يجب أن يتم دفعة واحدة ، وإنما على مراحل قد تستغرق من 3- 5 سنوات لكي يتم التعامل مع كل محصول بالسعر الحقيقي كما يجب أن تقوم الدولة بإكثار البذور التي يحتاج إليها المزارع وتوزيعها خاصة تلك التي تحقق أعلى إنتاجية وأفضل مواصفات ، لذا كان يجب ان يتم التحرر بشكل تدريجي نحو التحرر الكامل لكل السلع دون ان يكون الدعم لسلعة دون الأخري ولعل انخفاض أسعار السلع مثل الطماطم ، والبطاطس ، والموالح ، تعود بصفة أساسية لمبدأ العرض والطلب فى الأسواق الخارجية حيث انخفضت أسعار الموالح بسبب تراجع اسواق التصدير للمنتج المصري ، وترى الدراسة ان ترك آليات السوق لتحديد أسعارالسلع أفضل للمزارع والمصنع من دعم سلعة وترك أخرى ثم تعليق الفشل على العملية الإنتاجية ، كما أن الدعم يعطي الفرصة لتجار السوق السوداء للتربح على حساب الدعم.

المشكلة :

تمثل الزراعة التعاقدية أحد أهمم محاور الأستراتيجية التسويقية والتي يمكن الاعتماد عليها في تسويق المنتج الزراعي بشكل عام والقطن المصري بصفة خاصة لما لهذا المسلك من تحقيق الموائمة للمنتج من ناحية والمستهلك من ناحية أخرى حيث يتضمن ذلك وجود علاقة تعاقدية تضمن للمزارع سعر عادل يأخذ في الاعتبار أرتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج ولابد ان يسبق ذلك توفير البذور لتحسين الجودة والمواصفات طبقاً للمواصفات العالمية وذلك لإتمام العلاقة التعاقدية – أن العلاقة التعاقدية التى نجحت مع محصول بنجر السكر قد لا تصلح مع محصول القطن وذلك أن البنجر محصول نهائي ينتج منة السكر ومخلفات ثانوية أخرى ,أما القطن فيدخل فى مراحل صناعية أخرى مثل الحليج والغزل والنسيج والصباغة وغيرها من العمليات الأقل والأكثر تكلفة .

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الي إقتراح سعر مزرعي لمحصول القطن أكثر دقة وتعبيرًا عن الواقع وذلك بهدف الوصول إلى أسعار مزرعية يمكن استخدامها كأسعار إسترشادية قبل موسم الزراعة لهذا المحصول ويمكن التعاقد فى ضوء هذة الأسعار – وبالتالى يمكن التأثير على قرار المزارع سواء بالزراعة أو التوسع فى الزراعة فى ضوء الأسعار التعاقدية أخذاً فى الإعتبار أن يكون هذا السعر مجزى بالنسبة للمزارع بالمقارنة بالدورات الزراعية البديلة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم استخدام مجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والمقاييس (كالمتوسط الحسابي والنسب المئوية ومعادلات الإتجاه الزمني العام) و التي تتفق وطبيعة البيانات التي تم جمعها والهدف من البحث – وقد تم الحصول على البيانات من مصدريين رئسيين : أولهما البيانات الثانوية وقد تم الحصول عليها من وزارة الزراعة قطاع الشئون الاقتصادية ومديرية الزراعة ببني سويف, وثانيهما بيانات أولية وقد تم الحصول عليها من عينة من مزارعي القطن أجريت بمحافظة بني سويف للموسم الزراعي 2015.

إختيار عينة الدراسة :

يعد التعرف علي مشاكل إنتاج وتسويق محصول القطن سواء كانت مشاكل إنتاجية او تسويقية أحد الأهداف الفرعية للدراسة والتي يمكن تحقيقها من خلال عينة من مزارعي القطن بمحافظة بني سويف، حيث تم اختيار عينة , وذلك لصعوبة إجراء هذه الدراسة علي جميع مفردات المجتمع فقد تم الاعتماد علي استخدام اسلوب العينة لدراسة المجتمع الأصلي بشرط أن تكون العينة ممثلة تمثيلاً صحيحاً – وقد أعتبرت الدراسة المزارع هو مفردة البحث، وحيث أن محافظة بنى سويف تتضمن سبعة مراكز إدارية فقد أختير منها أكبر مركزين من حيث المساحة المزروعة من المحصول وهما مركزي أهناسيا وناصر حيث بلغت المساحة المزروعة قطن بهذين المركزين نحو 57% من المساحة الكلية المزروعة قطن بالمحافظة خلال الموسم الزراعي 2015/2014 .

جدول 1. المساحات المزروعة قطن بمحافظة بنى سويف خلال الموسم 2015/2014

المركز الاداري	المساحة المزروعة قطن (بالفدان)	%من إجمالى المساحة المزروعة قطن بالمحافظة
الواسطي	388	6.87
ناصر	1345	23.83
بنى سويف	1256	22.25
أهناسيا	1969	34.88
ببا	467	8.29
سمسطا	-	-
الفشن	219	3.88
إجمالي المحافظة	5644	100

المصدر: جمعت وحسبت من سجلات مديرية الزراعة ببنى سويف – بيانات غير منشورة .

وقد أختيرت قريتين من كل مركز من المراكز المختارة بحيث تكون أكثر القري المساحة المزروعة من المحصول وهي قري (النويرة , قاي) من مركز اهناسيا, وقري (كوم أبوخلاد , ودنديل) من مركز ناصر وقد وزعت مفردات العينة علي القري المختارة طبقاً للوزن النسبي (المتوسط الهندسي لاعداد المزارعين والمساحة المنزرعة) كما هو موضح بالجدول رقم (2) وقد تم اختيار مفردات العينة من واقع كشوف حصر مزارعي القطن لكل قرية بطريقة عشوائية وتم جمع البيانات الخاصة بالدراسة بطريقة المقابلة الشخصية للمزارعين بعد إعداد استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض .

جدول 2. توزيع مفردات عينة الدراسة علي المراكز والقري المختارة لمحصول القطن بمحافظة بنى سويف خلال الموسم الزراعي 2015/2014

المحافظة	المراكز المختارة		القري المختارة			
المساحة بالفدان	المركز	المساحة المزروعة قطن (فدان)	عدد مفردات العينة	القرية	المساحة المزروعة قطن (الفدان)	عدد مفردات العينة	% لعدد مفردات عينة الدراسة
	إهناسيا	1969	41	النويرة	341	24	57.7
				قاي	250	17	42.3
	ناصر	1345	29	كوم ابو خلاد	590	20	68.8
				دنديل	268	9	31.2
5644			70			70	

المصدر: جمعت وحسبت من سجلات مديرية الزراعة ببنى سويف – بيانات غير منشورة .

النتـائــج والمناقشات

بدراسة بيانات الجدول رقم (3) يتضح أن المساحة المزروعة بمحصول القطن على المستوى القومي بلغت حوالي 731095 فدان عام 2001ثم تناقصت حتى بلغت حوالي 369176 فدان عام 2014 بمقدار تناقص 361919بلغ حوالي فدان تمثل نحو 73% من متوسط المساحة المزروعة قطن خلال فترة الدراسة (2001-2014) المقدر بنحو 495038 فدان فى حين أن المساحة المزروعة قطن بمحافظة بنى سويف بلغت حوالي 42323 فدان عام 2002 تناقصت حتى وصلت 2605 فدان عام 2013 بمقدار تناقص بلغ 38043 فدان تمثل نحو 177% من متوسط المساحة المنزرعة قطن بالمحافظة خلال نفس الفترة والمقدر 22370 فدان كذلك اتضح أن متوسط المساحة المزروعة قطن بمحافظة بني سويف تمثل 4.52% من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية وبالتالي يكون هناك تأثير لنقص المساحة المنزرعة بمحافظة بني سويف على المساحة على مستوى الجمهورية .

كما توضح البيانات الواردة بجدول رقم (4) أنه بتقدير معادلة الاتجاة الزمنى العام للمساحة المزروعة قطن على مستوى الجمهورية ومحافظة بني سويف خلال فترة الدراسة (2001-2014) أتضح أن هناك تناقص معنوي إحصائياً في مساحتهما قدر بحوالي 32866، 3451 فدان تمثل حوالي6.6%،15.43% من متوسط المساحة المزروعة قطن على الترتيب .

كذلك نجد أن الإنتاجية الفدانية لمحصول القطن خلال فترة الدراسة على المستوى القومى تراوحت بين 7.75 قنطار للفدان عام 2011 ونحو 5.29 قنطار للفدان عام 2014 فى حين أن الإنتاجية الفدانية لمحصول القطن بمحافظـــة بنى سويف خلال فترة الدراسة تراوحت بين 7.1 قنطار للفدان عام 2002 كحد اقصى و 5 قنطار للفدان عام 2007 كحد أدنى .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإنتاجية الفدانية على مستوى الجمهورية, اتضح أن هناك تناقص معنوي إحصائياً قدر 106. قنطار للفدان من متوسطها البالغ 6.84 قنطار للفدان, فى حين أن الإنتاجية الفدانية على مستوى محافظة بنى سويف تناقصت بمقدارغير معنوي إحصائياً ,مما يشير إلى تأرجح الإنتاجية الفدانية على مستوى محافظة بنى سويف حول متوسطها الحسابي والذي يقدر 6.1قنطار للفدان خلال فترة الدراسة. وقد يرجع ذلك لعدم إهتمام المزارعين بمحصول القطن لانخفاض الربحية منه بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى.

جدول 3. المؤشرات الانتاجية والاقتصادية لمحصول القطن بجمهورية مصر العربية ومحافظة بنى سويف خلال الفترة (2001- 2014)

السنوات	المساحة المزروعة بالفدان		الانتاجية الفدانية (قنطار)		السعر المزرعى (جنيه/ فدان)		التكاليف الفدانية (جنيه/ فدان)		صافى العائد الفدانى (جنيه)	
	الجمهورية	بنى سويف	الجمهورية	بنى سويف	الجمهورية	بنى سويف	الجمهورية	بنى سويف	الجمهورية	بنى سويف
2001	731095	41923	7.23	7.09	350	355	1289	3655	528.3	1138-
2002	706411	42323	6.85	7.10	410	370	1259.2	3760	829	1133-
2003	535090	32854	7.04	6.40	410	408	1384	3902	844	1290-
2004	714730	38991	6.97	6.08	615	456	1471	4110	2041	1337-
2005	656586	40495	6.22	5.40	733	532	1651	4238	2058	1365-
2006	536396	24177	7.10	5.91	780	610	1686	4680	2689	1074-
2007	574566	35059	6.86	5.00	671	650	1799	4705	1299	1445-
2008	312708	13754	6.46	5.05	806	850	2297	5355	1227	1062-
2009	284434	10680	6.28	5.45	679	550	2321	4488	416	1490-
2010	369141	7765	6.49	5.88	1034	1100	2838	5725	4281	743-
2011	520122	10054	7.75	6.07	1066	900	3350	5820	3215	357-
2012	44460	6865	5.59	7.00	1169	800	5490	7665	1223	780
2013	286724	2605	5.59	6.50	1474	1250	5626	8260	2830	1480
2014	369176	5644	5.29	6.50	1169	1250	8193	11445	1974	75-
المتوسط	495038.5	22370.64	6.5514	6.10214	811.857	801	2903.8714	5557.7	1818.16	732.07-

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى- نشرة الاقتصاد الزراعى- اعداد متفرقة.

جدول 4. نتائج التقدير الاحصائى لاهم المؤشرات الاقتصادية لمحصول القطن خلال الفترة(2001-2014)

البيان	المعادلية	المتوسط	R2	F
المساحة المنزرعة جمهورية	Y=741537.93-32866.591x	495038	.675	24.969**
	(-4.997)**			
بنى سويف	y=48256.868-3451.497x	22370	.861	74.602**
	(-8.637)**			
الانتاجية الفدانية جمهورية	Y=7.346-.106x	6.5	.397	7.888*
	(2.808)*			
بنى سويف	Y=6.232-.017x	6.1	.010	.127
	(.356)			
السعر المزرعى جمهورية	Y=256.758+74.013x	811.85	.813	82.605**
	(9.089)**			
بنى سويف	Y=212.198=67.716x	801	.824	56.212**
	(7.497)**			
التكاليف الفدانية جمهورية	Y=-330.719+431.279x	2903.871	.743	34.736**
	(5.894)**			
بنى سويف	Y=2193.165+448.607x	5557.7	.731	32.645
	(5.714)**			
صافى العائد جمهورية	Y=883.229+124.620x	1818.16	.215	3.278
	(1.810)			
بنى سويف	Y=-1890.613+154.499x	-732.07	.519	12.946
	(3.398)			

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (3)

وبدراسة تطورالسعر المزرعي للقنطار من محصول القطن على مستوى الجمهورية فقد وجد أنه تراوح بين 350 جنية للقنطار كحد أدنى عام 2001 ثم زاد حتى وصل 1474 جنية للقنطار عام 2013 كحد أقصى بزيادة تقدر 1124 جنية للقنطار تمثل 138.56 % من متوسط السعر المزرعي خلال فترة الدراسة والمقدر 811.9 جنية للقنطار ,وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام للسعر المزرعي للقنطار من القطن على مستوى الجمهورية خلال نفس الفترة فقد أتضح انه يتزايد بمقدار معنوى إحصائياً قدر 74.1 جنية للقنطار ,بينما نجد أن السعر المزرعي للقنطار من القطن بمحافظة بني سويف قد تراوح بين 355 جنيه للقنطار كحد أدنى عام 2001 و 1250 جنية للقنطار كحد أقصى في العامين المتتالين 2013, 2014 بزيادة تقدر 895 جنية للقنطار تمثل 111.74% من متوسط السعر المقدر خلال فترة الدراسة 801 جنية للقنطار .

كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (4) إلى ارتفاع تكاليف انتاج القطن نتيجة لارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج وبصفة خاصة تكلفة السماد والعمالة البشرية والايجار فى حين لم تزد اسعاره بما يتناسب مع زيادة التكلفة مما انعكس على انخفاض اربحية الزراع – الامر الذى ادى الى عزوف المزارعين عن زراعة المحصول وانتقال الموارد المستخدمة فى انتاجة الى انشطة اخرى اقل تكلفة واكثر ربحية ، وانخفاض المساحة المنزرعة من محصول القطن ، لذا يتضح أهمية الزراعة التعاقدية في اقرار السعر العادل الذي يحقق أربحية للمزارع والمصنع على حد سواء , لذا كان لابد من تطبيق الزراعة التعاقدية كآلية مؤ سسية مهمة فى ربط صغار المزارعين بالقطاع التجارى والاسواق . ويؤدى اتباع سياسة تشجيع الزراعات التعاقدية والتوسع فيها الى زيادة دخل المزارع الصغير من ناحية ونقل التكنولوجيا الحديثة الية من ناحية اخرى . ويقترح تصميم برنامج حوافز تخصص للجمعيات الاهلية او التعاونية التى تقوم بربط اعضائها من المنتجين الزراع بالمصنعيين والمصدرين فى اطار الزراعة التعاقدية كما يقترح ربط المساندة التصديرية المقدمة من المصدرين الزراعيين بنسبة 10% من قيمة المنتج بتعاقد المصدر مع صغار المنتجين واستلام محاصيلهم على اساس الزراعة التعاقدية .

أهم المؤشرات الاقتصادية للدورات الزراعية :

و باستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للدورة الزراعية والتى يمثل محصول القطن المحصول الرئيسى بها حيث كانت اهم هذه الدورات هى ثوم ثم قطن، بنجر السكر ثم قطن، برسيم تحريش ثم قطن, بطاطس ثم قطن،بصل ثم قطن فمن بيانات الجدول رقم (5) يتبين ان دورة بصل ثم قطن قد اتت فى المرتبة الاولى حيث بلغ صافى العائد لها 12271 جنيه فدان يليها دورة ثوم ثم قطن حيث جاءت فى المرتبة الثانية و صافى عائد يقدربحوالي 12234 جنيه/ فدان ,فى حين ان اقل الدورات صافى عائد كانت دورة بطاطس ثم قطن حيث كان صافى العائد 5971 جنيه/ فدان ،وقد يرجع ذلك لانخفاض صافى العائد من محصول البطاطس بالمقارنة بصافى العائد لمحاصيل البصل والثوم. كذلك تبين ان العائد على وحدة المياه (م3)قد تساوى فى دورة البصل ثم القطن ودورة الثوم ثم قطن حيث بلغ حوالي 2.01 جنيه / وحدة مياه فى حين ان العائد على التكاليف بلغ حوالي1.32 جنيه بالنسبة لدورة البصل ثم القطن يليها دورة الثوم ثم القطن 1.07 جنيه فى حين أن العائد على التكاليف كان اقلها لدورة بطاطس ثم قطن 0.35 جنيه اما بالنسبة للدورة التقليدية وهى برسيم تحريش ثم قطن فكان صافى العائد 8829 جنيه للفدان فى حين ان العائد على وحدة المياه 1.4 جنيه /وحدة مياه والعائد الى التكاليف 1.23 وهو منخفض بالمقارنة بدورة بصل ثم قطن، وقد يرجع ذلك لارتفاع صافى العائد من محصول البصل- ولكل ما سبق يتضح ان افضل الدورات الزراعية بالنسبة لهذه المؤشرات هى دورة البصل ثم القطن او الثوم ثم القطن وهذا راجع لارتفاع صافى العائد من محاصيل البصل والثوم وكذلك نجد ان هذه المحاصيل تساعد على زراعة محصول القطن فى الميعاد الملائم حيث يتم زراعة القطن والمحصول السابق موجود وبالتالى توفر الوقت وزراعة القطن فى الميعاد المناسب يساعد فى الحصول على انتاجية مرتفعة هذا بالمقارنة بالدورة التقليدية وهى برسيم تحريش ثم قطن حيث قد يلجأ المزارع لاخذ حشة زيادة من برسيم التحريش لارتفاع قيمة العائد منها وبالتالى التأخير فى زراعة القطن حيث تحتاج الأرض بعد البرسيم التحريش إلى الحرث أكثر من مرة والتشميس والتهوية وبالتالي قد لا يتوفر الوقت الكافي مما يضطر معه المزارع إلى التأخير فى زراعة القطن وبالتالي الحصول على إنتاجية منخفضة حيث ان المحصول قد يكون عرضة للإصابة بالآفات وبالتالى إنخفاض صافى العائد.

وباستعراض الدورات البديلة لدورة القطن بجمهورية مصر العربية خلال الموسم الزراعي 2016/2015 فمن بيانات الجدول رقم (5) أتت دورة البصل ثم الذرة الشامي في المرتبة الاولى حيث حققت صافى عائد نحو 12479 جنية /فدان وعائد وحدة المياه 2.99 جنيه/ وحدة مياه وعائد على الجنيه المستثمر 1.467 جنيه ويليها دورة ثوم ثم ذرة شامية حيث بلغ صافى العائد 12442 جنيه للفدان وعائد وحدة المياه3.1 جنيه/ وحدة مياه وعائد على الجنيه المستثمر 1.18 جنيه فى حين ان اقل الدورات كانت دورة برسيم مستديم ثم ذرة شامى حيث حققت صافى عائد 7217 جنيه/فدان وعائد على وحدة المياه بلغ 1.55 جنيه/ وحدة مياه وكان العائد على الجنيه المستثمر 0.976 جنيه وهى تعتبر اقل الدورات فى المؤشرات المدروسة لكن معظم هذه الدورات كانت أفضل من دورات القطن ولكن يرجع ارتفاع صافى العائد فى هذه الدورات لارتفاع صافى العائد للمحصول السابق لمحصول الذرة الشامى سواء محصول البصل او الثوم لكن هذا لا يمكن التعويل عليه دائما انما هو عرضة للتغير فى الاسعار ولا يمكن تطبيق هذه الدورات دوماً لانه لابد من تغير الدورات للمحافظة على خصوبة التربة والاستغلال الأمثل للموارد ، وهذه الدورة قد يؤخذ عليها انها تستغرق اكثر من سنة وكذلك نجد ان المزارع يلجأ إلى تربية محصول البرسيم المستديم للحصول على التقاوى منه وذلك لارتفاع قيمة التقاوى مما قد يؤدى الى تأخر زراعة الذرة الشامى الصيفية وبالتالى تكون عرضة للاصابة بالافات ومنخفضة الانتاجية مما يؤثر على صافى العائد منها لكن يلجأ المزارع الى مثل هذه الدورة وذلك لزراعة البرسيم وخاصة أنه الغذاء الرئيسى للانتاج الحيوانى كمصدر للحصول على العليقة الخضراء التى لا يمكن للمزارع الاستغناء عنها حيث إنها أحد أهم مكونات الانتاج الزراعى ولا يقل أهمية عن الانتاج النباتى.

جدول 5. بعض المؤشرات الاقتصادية للدورات الزراعية للقطن والدورات البديلة بجمهورية مصر العربية خلال الموسم الزراعى 2016/2015

المؤشر	الدورات الأساسية للقطن					الدورات البديلة				
	ثوم ثم قطن	بنجر السكر ثم قطن	برسيم تحريش ثم قطن	بطاطس ثم قطن	بصل ثم قطن	قمح ثم ذرة شامى	برسيم مستديم ثم ذرة شامى	ثوم ثم ذرة شامى	بنجر السكر ثم ذرة شامى	بصل ثم ذرة شامى
الايراد الكلى	22795	16104	14908	22075	20806	16855	13314	22970	17125	20981
التكاليف المتغيرة	8386	6349	4313	13510	6361	6370	4677	8003	5966	6078
التكاليف الثابتة	3033	3670	2957	3352	2932	3173	2720	2525	3162	2424
التكاليف الكلية	11419	10019	7170	16862	9293	9543	7397	10528	9128	8502
صافى العائد	12234	7789	8829	5971	12271	7312	7217	12442	7997	12479
العائد على م3من المياه	2.11	1.231	1.407	1.01	2.076	1.86	1.55	3.1	1.86	2.99
العائد على الجنيه المستثمر	1.459	1.227	2.047	0.441	1.929	0.766	0.976	1.18	0.876	1.467
العائد على التكاليف الكلية	1.071	0.777	1.231	0.345	1.320	0.766	0.976	1.182	0.876	1.468

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – قطاع الشؤون الاقتصادية – نشرة الاقتصاد.

وباستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للدورات الزراعية الشائعة بمحافظة بنى سويف والتى يمثل محصول القطن المحصول الرئيسى بها تبين من بيانات الجدول رقم (6) أن صافى العائد لهذه الدورات هو صافى العائد للمحصول السابق للقطن حيث أن محصول القطن قد حقق خسائر خلال هذا العام وذلك لانخفاض أسعار المحصول بالمقارنة بارتفاع تكاليف إنتاجه وبصفة خاصة ارتفاع قيمة تكاليف العمل البشرى و خاصة أثناءعملية الجنى للمحصول فى حين أن العائد على وحدة المياه بلغ أقصاه فى دورة بصل ثم قطن حيث بلغ حوالي 0.715 جنيه/ وحدة مياه يليها دورة برسيم تحريش ثم قطن حيث بلغ حوالي0.694 جنيه/ وحدة مياه فى حين أن أدناها كانت فى دورة بنجر

السكر ثم قطن حيث بلغت حوالي0.171 جنيه/ وحدة مياه، كذلك نجد أنه بالنسبة للعائد على التكاليف فنجد أن أقصاه كان دورة برسيم تحريش ثم قطن حيث بلغت حوالي0.223 جنية فى حين أن أدناها كان فى دورة بطاطس ثم قطن بلغ 0.039جنية .

أما بالنسبة للدورات البديلة لدورة القطن فى محافظة بنى سويف خلال الموسم الزراعى 2016/2015 فمن بيانات الجدول رقم (6) نجد أن دورة البصل ثم ذرة شامى حققت أفضل صافى عائد حيث بلغ حوالي 5810 جنيه/فدان وعائد على وحدة المياه بلغ حوالي 1.394 جنيه /وحدة مياه وعائد على الجنيه المستثمر 0.372جنيه يليها دورة قمح ثم ذرة شامى حيث بلغ صافى العائد حوالي 5207 جنيه/ فدان وعائد على وحدة المياه بلغ حوالي1.32 جنيه/ م3 وعائد على الجنيه المستثمر 0.450جنيه فى حين أن أقل الدورات البديلة صافى عائد دورة البرسيم المستديم ثم ذرة شامى حيث حققت صافى عائد بلغ حوالي2930 جنيه/فدان وعائد على وحدة المياه 0.627 جنيه/ م3 وعائد على الجنيه المستثمربلغ حوالي 0.26 جنيه وقد يرجع ذلك لانخفاض صافى العائد من محصول الذرة الشامية وذلك لارتفاع تكلفة المحصول مع انخفاض سعر بيع الوحدة من المنتج وقد يرجع ذلك لعدم استلام وزارة التموين للمحصول وبالتالى لا يوجد غير تسويق محلى للمحصول لاستخدامة كعلف حيوانى.

مما سبق يمكن استخلاص بعض النتائج وهى انه لا يمكن تفضيل دورة على اخرى حيث أن محصول الدراسة لم يحقق صافى عائد و يمكن القول أن هذه البيانات هى البيانات الأقرب إلى الواقع بخلاف بيانات النشرة التى تعتمد على المتوسطات وبالتالى تتأثر القيم ببعضها ويتلاشى أثرها الفعلى.

جدول 6. بعض المؤشرات الاقتصادية للدورات الزراعية للقطن والدورات البديلة ببنى سويف خلال الموسم الزراعى 2016/2015

	الدورات الأساسية للقطن					الدورات البديلة				
المؤشر	ثوم ثم قطن	بنجر السكر ثم قطن	برسيم تحريش ثم قطن	بطاطس ثم قطن	بصل ثم قطن	قمح ثم ذرة شامى	برسيم مستديم ثم ذرة شامى	ثوم ثم ذرة شامى	بنجر السكر ثم ذرة شامى	بصل ثم ذرة شامى
الايراد الكلى	25300	19700	18610	25300	27300	13830	14110	19310	14360	21310
التكاليف المتغيرة	18725	15090	11785	21990	28940	7560	4980	10785	6400	10100
التكاليف الثابتة	10100	10100	7130	8100	10100	4000	6300	5500	5500	5500
التكاليف الكلية	28825	25190	18915	30090	29040	11560	11280	16285	11900	15600
صافى العائد	2445	1080	4355	1180	4270	5207	2930	3125	2560	5810
العائد على م3من المياه	0.422	0.171	0.694	0.199	0.715	1.32	0.627	0.805	0.597	1.394
العائد على الجنيه المستثمر	0.131	0.072	0.370	0.054	0.146	0.45	0.260	0.192	0.215	0.372
العائد على التكاليف الكلية	0.084	0.043	0.230	0.039	0.146	0.689	0.588	0.289	0.400	0.575

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – قطاع الشوون الاقتصادية – نشرة الاقتصاد.

نتائج الدراسة الميدانية:

حيث تشير البيانات بالجدول رقم (7) الآتي:

اولا: مصادر الحصول على مستلزمات الانتاج

1-البذور:- اتضح ان 100% من افراد العينة افادت بأن الحصول على البذور يتم عن طريق الجمعيات الزراعية حيث لا يوجد اتجار فى البذور انما تحدد الاصناف ومناطق زراعتها بمعرفة وزارة الزراعة حتى لا يحدث خلط بين الاصناف ويتم الحصول عليها بسهولة ولا توجد عقبات فى الحصول عليها.

2-الاسمدة الكيماوية:- تبين ان نحو 28% من مزارعي العينة يحصل على الاسمدة الكيماوية من الجمعية الزراعية بينما 72% يحصل عليها من القطاع الخاص كما اتضح ان حوالى 12% من العينة يجد صعوبة فى الحصول على الاسمدة ونحو 46% لم يجد صعوبة فى الحصول على الاسمدة كما ان نحو 25% افاد بانها غير متوفرة ونحو 75% اقرت ان الاسمدة مرتفعة القيمة وان المقررات السمادية المقررة بمعرفة وزارة الزراعة لا تكفى ويتم إستكمال الاسمدة من القطاع الخاص باسعار مرتفعة .

3-الاسمدة العضوية :- تبين من بيانات العينة ان نحو 15% فقط من المزارعين يستخدم اسمدة عضوية ويتم الحصول عليها من القطاع الخاص بسهولة ولكنها مرتفعة القيمة.

4-المبيدات:- اتضح ان نحو 17% من العينة يحصل على المبيدات من الجمعية الزراعية وذلك من خلال اعتماده على المقاومة التى تتم بمعرفة الجمعية الزراعية بينما نحو 83% يحصل على المبيدات من القطاع الخاص ولا يعتمد على ما يتم بمعرفة الجمعية كما تبين ان نحو 11% افاد بصعوبة الحصول على المبيدات ونحو 14% افاد بسهولة الحصول على المبيدات كما ان نحو 14% افاد بان المبيدات غير متوفرة فى حين ان 77% افاد بتوفر المبيدات فى القطاع الخاص وباسعار مرتفعة وبفاعلية ضعيفة.

5-الآلات:- جميع افراد العينة افاد بأنه يتم الحصول على الآلات من القطاع الخاص ولا يوجد مصدر حكومى للحصول على الآلات فى حين ان نحو 12% افاد انه يمكن الحصول عليها بسهولة بينما 11% افاد بصعوبة الحصول عليها فى حين ان نحو 97% من افراد العينة افاد بانها مرتفعة القيمة لعدم وجود منافس للقطاع الخاص ولارتفاع اسعار المعدات ومستلزمات تشغيلها

6-العمل البشرى:- يتم الحصول على العمل البشرى من خلال القطاع الخاص وهناك صعوبة فى الحصول على العمالة وبصفة خاصة خلال فترات حصاد المحاصيل الصيفية وزراعة المحاصيل الشتوية كما ان 71% افاد بان العمل البشرى غير متوفر لتحويل عمالة الزراعة للعمل بالقطاعات الاقتصادية الاخرى مرتفعة الاجر والتي تحتاج الى مجهود اقل, كما افاد افراد العينة ان قيمة العمل البشرى ارتفعت حيث يتم المقارنة باجور العمال فى القطاعات الخدمية.

ثانيا التعاقد:-

1-الرغبة فى التعاقد:- 60% من المزارعين يرغبون فى التعاقد على محصول القطن لضمان الحصول على سعر ملائم وسهولة تسويق المحصول، 40% من المزارعين لا يرغبون فى التعاقد لعدم الحصول على ضمانات كافية لتسويق المحصول والحصول على السعر الملائم .

2-اسباب الرغبة فى التعاقد:- نحو 77% افاد بان الرغبة فى التعاقد يرجع الى توافر فرصة للتسويق بينما 86% من افراد الدراسة لديه الرغبة فى ان تقوم الدولة باستلام المحصول وبسعر يتلائم مع التكاليف مع تحقيق هامش ربح ملائم للمزارع حتى يشجعه على الاستمرار فى الزراعة، 100% من المزارعين ايدوا ان التعاقد على المحصول يدعم العملية الانتاجية على ان يتم التعاقد قبل الزراعة بفترة كافية حتى يتمكن المزارع من اتخاذ القرار بالزراعة .

3-ما هو البديل فى حالة عدم زراعة القطن:- 68% من المبحوثين افاد بانه يقوم بزراعة الذرة الشامى بالرغم من انها ليست من المحاصيل المربحة ولكن احيانا تكون هى البديل الوحيد للدورة ، 27% من المبحوثين افاد بانه يقوم بزراعة السمسم قد يكون البديل المربح عن القطن احيانا 3% من المبحوثين افاد بانه يقوم بزراعة الخضار كبديل مربح وسريع لدورة رأس المال واسهل فى العمل حالة وجود عدد اسرة كبير، 3% من المبحوثين افاد بانه يقوم بزراعة فول صويا كما انه يزرع احيانا بصورة غير منتظمة حيث ان المحصول منخفض الانتاجية وبالتالى صافى العائد منخفض.

4-هل البديل اكثر ربحية:- نحو 89% من عينة الدراسة افاد بان اى بديل اكثر ربحية من القطن لكن 11% افاد بانه ليس اكثر ربحية من القطن ولكن يتم تسويقه بسهولة.

5-مدة مكث المحصول: - 100% من العينة البديل اقصر عمر من محصول القطن

6- اطراف التعاقد:- 100% الجمعية التعاونية الزراعية او التعاون الزراعى ليس له بديل

7-طبيعة التعاقد:- 100% تسليم المحصول بالكامل

8-التسهيلات المقدمة:- بذور 100%، 100% مبيدات

جدول 7. بعض المؤشرات لعينة الدراسة بمحافظة بنى سويف خلال الموسم الزراعى 2015/2014

م	البيان					
	مصادر الحصول على مستلزمات الانتاج	%				
-	البذور					
أ-	الجمعية الزراعية					
ب-	سهلة	100				
-	الاسمدة الكيماوية	100				
أ-	الجمعية الزراعية		-	التعاقد:		
ب-	الجمعية والقطاع الخاص	28.5	أ-	الرغبة فى التعاقد		
ت-	صعوبة الحصول على الاسمدة	71.5	✓	يرغب فى التعاقد	60	
ث-	سهولة الحصول على الاسمدة الكيماوية	11.5	✓	لا يرغب فى التعاقد	40	
ج-	غير متوفرة	45.7	ب-	اسباب الرغبة فى التعاقد		
ح-	الاسمدة مرتفعة القيمة	25.7	✓	توافر فرص التسويق	77.15	
خ-	المقررات السمادية غير كافية	74.3	✓	التزام الدولة بتسليم المحصول	85.71	
-	الاسمدة العضوية	75	✓	دعم العملية الانتاجية	100	
أ-	استخدام اسمدة عضوية		ج-	ما هو البديل فى حالة عدم زراعة القطن		
ب-	مصدر الحصول عليها من القطاع الخاص		✓	ذرة شامى		
ت-	سهولة الحصول عليها	15	✓	سمسم	68.57	
ث-	مرتفعة القيمة	100	✓	خضار	27.71	
-	المبيدات		✓	فول صويا	2.85	
أ-	من الجمعية الزراعية	100	د-	هل البديل اكثر ربحية		
ب-	من القطاع الخاص	100	✓	البديل اكثر ربحية	2.85	
ت-	صعوبة الحصول على المبيدات		✓	البديل اقل ربحية	88.57	
ث-	سهولة الحصول على المبيدات	17	هـ-	هل البديل اقصر عمرا	11.29	
ج-	غير متوفرة	82.8	✓	البديل اقصر عمرا		
ح-	متوفرة	11.4	و_	هل البديل اقل تكلفة من القطن	100	
خ-	ارتفاع اسعارها	14.3	✓	البديل اقل تكلفة		
-	الآلات	14.3	ز_	ما هى اطراف التعاقد	100	
أ-	من القطاع الخاص	77.4	✓	الجمعية الزراعية		
ب-	امكانية الحصول عليها	10	✓	تعاقد	100	
✓	بسهولة		ح-	ما هى طبيعة الاتفاق		
✓	صعبة	100	✓	تسليم المحصول بالكامل	100	
✓	مرتفعة		ت-	ما هى نوع التسهيلات المقدمة	100	
-	العمل البشرى	12.29	✓	بذور	100	
أ-	مصدر الحصول عليه	11.43	✓	مبيدات	100	
		97.14				
✓	قطاع خاص	100				
✓	صعوبة الحصول عليه	11.43				
✓	العمالة البشرى غير متوفر	71				
✓	العمل البشرى مرتفع	100				

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان التى تم اجرائها بمحافظة بنى سويف للموسم الزراعى 2015

المقترحات:

بمناقشة آراء المرتبطين بزراعة القطن من مزارعي ,ومصنعي وتجار القطن تم إستخلاص أهم المقترحات التي قد تكون موضع إهتمام لمتخذي القرار :

- ضرورة اجراء حوار مع جميع حلقات زراعة وتصنيع القطن المصرى لبحث السياسة الزراعية الجديدة والمقترحة لمحصول القطن فى الموسم القادم.
- اعادة النظر فى السياسات الانتاجية للقطن المصرى والعودة الى نظام الدورة الزراعية لتحقيق الاستقرار فى الانتاج والعمل على خفض التكاليف الانتاجية بوسائل عدة منها زيادة المقررات السمادية للمحصول وكذلك توفير المبيدات ذات جودة عالية وبإسعار مناسبة واستنباط اصناف جديدة ذات انتاجية مرتفعة .
- تحديد المساحات المستهدف زراعتها وفقا للعلاقة بين التكاليف الانتاجية والسعر المقترح لقنطار القطن .
- تحديد الكميات المطلوبة من القطن على وجة الدقة مع الزام شركات القطن بشراء هذة الكمية من المزارعين عن طريق العلاقة التعاقدية قبل زراعة المحصول بوقت كاف .
- دراسة الاسواق الخارجية ومعرفة الاحتياجات الفعلية لتلك الاسواق والمواصفات المرغوبة من القطن والعمل على تلبيتها لزيادة الكميات المصدرة عن طريق المحافظة علي الاسواق القديمة وزيادة الصادرات اليها وفتح أسواق جديدة لم يسبق التصدير لها.
- اعادة النظر فى السياسات السعرية التصديرية للقطن المصرى لدعم مركز مصر التنافسى حيث تبين فى الفترة الاخيرة ان السعر المصرى بالنسبة للسعر الامريكى والهندى والصينى كان على الترتيب 1.72،2.01،1.76من السعر المصرى .
- يقترح ان يكون السعر المقترح هو متوسط السعرالعالمي لأخر خمس سنوات يضاف له زيادة بين 20-25% فوق السعر .
- الاصناف المقترح زراعتها من الاقطان هى أصناف طويلة التيلة مثل جيزة ويزرع في الوجه البحري واخرى متوسطة التيلة هو جيزة 90 الذى يزرع فى الوجة القبلى .
- نظرا لعدم المام المزارع بالاسعار العالمية وفقا لهذا الا قتراح فان التجربة الجديدة كان يفضل ان يتم تجربتها فى محافظة او اثنين او فى صنف واحد او صنفين.
- ان يتم وضع خطة تنفيذية عاجلة لاحياء خريطة زراعة القطن المصرى بمختلف المحافظات وتطبيق قواعد تنفيذية صارمة تضمن تشديد الرقابة على حركة نقل تقاوى الاكثار بين المحافظات لمنع خلط الاصناف المصرية وعودة الاصناف ذات الانتاجية .
- ان شركات قطاع الاعمال سوف تتعاقد على مستوى علي مساحات اخرى من القطن التجارى باسعار اقل من اسعار قطن الاكثار مع التركيز على النوعيات القصيرة بهدف معاونة الدولة فى تنفيذ سياساتها الزراعية والمحافظة على سلالات القطن المصرى من الانقراض والتدهور.
- ان يتم صدور قرار جمهورى يتعلق بنظم الاكثار وقصر التعامل فية على شركات قطاع الاعمال للمحافظة على القطن من الانهيار .
- ان قطن الاكثار الذى تم التعاقد علية سوف يتم تسليم بذوره لوزارة الزراعة وتتوالى المحالج الحكومية حلجه وتسليم بذورة للجهات المختصة .
- المساحة المتعاقد عليها توفر نحو 370الف قنطار مقابل احتياجات تصل الى مليون قنطار وهى احتياجات المصانع المحلية – لم يتقدم حتى الآن اى جهة للتعاقد على باقى المساحات المخصصة لزراعة القطن بسبب الخوف من الاسعار التعاقدية .

التوصيات:

جاءت أهم توصيات الدراسة علي النحو التالي :

- ان التكاليف الانتاجية للفدان من محصول القطن عام2014 بالجمهورية بلغت نحو8193جنية يضاف اليها تكلفة راس المال تقدر بنحو 819 جنية بذلك يكون اجمالى تكلفة الفدان من المحصول نحو9012جنية وحيث ان متوسط الانتاجية الفدانية نحو 6.6 قنطار – لذا يقترح ان يكون سعر التعاقد للقنطار 1365جنية حتى يكون مجزيا للمزارع .
- توصي الدراسة ان لايكون هناك الزام على المصانع بتقديم دعم للمزارع بديل عن الحكومة انما يكون هناك تعهد بسداد السعر وفقا للاسعار العالمية وزيادة عليها 20-25%.
- ان تبدا الحكومة فى تحسين مواصفات القطن المصرى والعودة الى اكثار بذور القطن النقية والموجودة فى معهد بحوث القطن خلال 3 سنوات قبل هذة العلاقة .
- تطبيق منظومة للممارسات الجيدة فى زراعة القطن من ناحية التقاوى المعتمدة من الوزارة اوكمية المياه المستهلكة في الري, فضلاً عن مواعيد الزراعة بحيث لايسمح بزراعة القطن بعد 30 ابريل لضمان عودة القطن الى سابق عهدة .

المراجع

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء-الكتاب الاحصاء السنوى- أعداد متفرقة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- نشرة التجارة الخارجية.

حسن عبد الغفور العباسى (دكتور) وآخرون- تحليل السياسات الزراعية للقطن المصرى- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى- المجلد (18) - العدد (4)- ديسمبر 2008.

مديرية الزراعة بنى سويف- إدارة الشؤون الزراعية- قسم الاحصاء

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى- قسم بحوث اقتصاديات الانتاج- التقييم الاقتصادى لمحصول القطن فى ظل المتغيرات العالمية 2010.

نبيل توفيق حبشى (دكتور) وآخرون- دراسة تحليلية للعوامل الاقتصادية المؤثرة على انتاج وتسويق القطن مع التركيز على محافظة الغربية- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى- المجلد (5)- العدد (1) مارس 2015

وزارة التخطيط - خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية – 2012-2017.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى- قطاع الشؤون الاقتصادية- الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى- قسم الإحصاء، أعداد متفرقة.

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى- قطاع الشؤون الاقتصادية- الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى- نشرة الاقتصاد الزراعى. اعداد متفرقة.

An Economic Study of Contract Farming for the Cotton Crop, with Particular Reference to Beni- Suef Governorate

Ahmed, Y. M. and Rehab A. H. Awad

Economic Research center

ABSTRACT

The insistence of the state on the cultivation of cotton long staple is wrong policy after demand fell in the whole world, causing serious damage to both of farmer and the manufacturer, so it must be agreed between both the farmer and the manufacturer on the institutional mechanism in the presence of a government, clear policy to cultivate cotton crop for the coming seasons. The study problem: that there is a danger of the reluctance of farmers from planting cotton next seasons, it may lead to the withdrawal of Egypt global cotton markets that have the competitive advantage for many years. The study aims to suggest a farm price of the cotton crop more accurate reflection of reality, in order to access the inquiring price can be used as guide prices before the planting season for this crop, and can be contract in the guide of that price. The most important results that the annual net yield of cotton crop in Egypt during the study period shows that it ranged from 416 Egyptian pounds feddan minimum in 2009 and about 4281 Egyptian pounds per faddan in 2010, an increase of approximately 3865 Egyptian pounds per faddan and represent about 218% of the average net yield during the same period, estimated at around 1818.16 Egyptian pounds per faddan - and by studying the equation of the time series of the net yield in Egypt ,it turns out that it has been growing at an annual rate was not significant statistically, which refers to twisting about the average arithmetic mean - while we find that the net yield on the level of Beni Suef governorate has made losses, this may be due to the high production costs in the governorate - and by studying the equation of the time series of the net yield in Beni Sue, it turns out that it has been decreasing at an annual rate was not significant statistically, indicating the reluctance of Beni Suef farmers about the cultivation of the crop, and cultivation the most profitable crops. According to the above illustrated high cotton production costs due to higher production input prices, particularly the cost of fertilizer and human labor and rent, while cotton prices have not increased in proportion with the increase in cost, which is reflected in the decline in the profitability of agriculture - which has led to the reluctance of farmers for the cultivation of the crop and the transfer of resources used to produce it to other activities, less expensive and more profitable, and thus the production of non-basic crops and the decline of the cotton crop cultivated area. The contractual relationship is not enforceable because the cultivated area is small and fragmented, and cotton prices have a wide range of low-rise, so it was necessary to contract farming important institutional mechanism in linking small farmers to markets and trade sector. And it leads to follow to encourage contractual farming and expand the policy to increase small in terms of farmers' income, and the transfer of modern technology on the other. It is proposed to design incentives allocated for NGOs or cooperative that binds to members of the agricultural producers factories and exporters programme under contract farming, also proposes linking support export provided by agricultural exporters, "10% of the value of the product under contract source with small-scale producers, and receiving their crops based on agriculture contractual. The most important proposals study to be proposed price is the average price for the price the world is added to him to increase between 20% to 25% above the price according to the averages of the last 5 years. And that's where the production costs of acres of cotton crop in 2014, republic amounted to about 8193 Egyptian pounds, in addition to the cost of capital estimated at about 819 Egyptian pounds, so the total cost per faddan of the crop about 9012 Egyptian pounds, and that's where the average faddan productivity about 6.6 quintals - is therefore proposed to be the contract price per quintal 1365 Egyptian pounds in order to be profitable for the farmer. Reconsider the price of export Egyptian cotton policies to support Egypt's competitive status, where showing in the recent period that the Egyptian price for the American price, Indian and Chinese were respectively 1.76,2.01,1.72 of Egyptian price.